

١٦٤٠
٥٥٠٤
٥٥٠٤
٥٥٠٤
التحقيقات الفقهية
والشعائر العراقية
المترجمة
فقره



اذا كانوا من جهة واحدة وان اجتمع قرابة الاب وقرابة الام قد يقال
 بتقديم قرابة الاب كما بيناه فليتنا مل ويحضر الصنف الثالث وهم اولاد
 الاخوات مطلقا وبنات الاخوة الامشغا والاب واولاد الاخوة الام
 اقربهم اولى بالترتيب وعند الاستقارهم الولاية وان كان احدهم
 ولد وارث ولا يرث غيره معه على ما قد مناه كينت ابن الاخ وبنات
 بنت الاخ او كان لاهدهم اكثر كينت اخت وابن اخت واذا اجتمع ذلك
 اولاد اخوات مفترقات وثلاث بنات اخوة مفترقات واستوا
 في القرب والدرجة كينت لخت شقيقة وبنات لخت لاب وبنات
 اخت لام لان ولاية الزوج بالترتيب يقدم الشقيقة ثم
 التي لاب ثم التي لام على منوال الاخوات المفترقات من ذوي
 الفروض وفي المال ابو يوسف يجعل الميراث لبيت الشقيقة
 ويعطي محمد التي لام وكذا بنات الاخوة بنت اخ شقيقة
 وبنات اخ لاب وبنات اخ لام الصنف الرابع وهم الاخوال والخالات
 والعمات من هو اقرب له الولاية في النكاح والعمة الشقيقة
 اولى من التي لاب والتي لاب اولى من التي لام واما الخالات
 اذا اجتمعن قد يقال باستواريهن في ولاية الزوج لانهم جميعا
 بمنزلة الام واذا اجتمع العمات والخالات قدمت العمات
 الشقيقة على نحو ما تقدم وكذا الحكم في اولاد الجميع
 فصل فيمن يلي الاصناف الاربعة وهو الذي علم
 منها خامس في العمدية وغيرها كما بيناه وهم اقربا الابوين
 اولاهم اقربهم كعممة الاب اولى من عممة لجد لجد واذا اجتمعت
 قرابة الاب وقرابة الام كانت الولاية لقرابة الاب على ما قد مناه
 مرتبة وان كان الميراث بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابتي الاب
 والثلث لقرابة الام مثاله عممة الاب وخالت وعممة الام
 وخالتا واكلد ام في اولادها لولا لاكلد ام في اولاد البنات واولاد
 الاخوات

الاخوات فبنيها اذا اجتمع وليان في درجة فسبق احدهما بالتر
 ويجرح سواهما الثاني اوضح فان زوج كل رجل معا ولم يدر السابق
 لا يجوز عقد احد منهما في قاضي خات لانه لا يجوز التزوي في الفروج
 وفي الجارية المشتركة لا يصح عقد لشريك لارضا في جيرة الاخر كما في
 البحر الرافق وقد ذكر الامام الاصناف في الوقف على الاقرب من قرابة
 ان الشقيقة يقدم على الذي لاب وعلى الذي لام ويستوي الذي لاب
 مع الذي لام وليست يكون الوقف على قدر حال الموارث انتهى وا
 قول ان ولاية الزوج لبيت لبيت مثل الوقف ليستوي الذي
 لاب مع الذي لام بل الاخ الذي لاب مقدم لانه عاصب كما تقدم
 والذي لام موخر عنه به رجاء قد علمتها فلا تعقل اطلع الله
 في سما الا فاده بحكم السعيد مشرقا لا بافل هذا اما تيسر
 لي فهمه ليعلم من غير علم ومن فصل الله سبحانه
 دأب كرمه فتح به على لبيان هذا الحكم في هذه النسخات لتعلم ليندي
 بـ وينعطن منواله ويحرفه فضلا الاخوات المقتدي بهم وا
 لمقتدوت بالامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بواه الله اهلي
 غفر الجنات واعاد علينا من بركاته ومدده ما تعاقت
 الملوك والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد
 ولد عمات المرسل رحمه العالمين وعلي ساير الانبياء والمرسلين
 والصحاب والتابعين بدوام نعم الله الملك المنان بيد مولف
 في شهر المحرم سنة ثنتين والف وصلي الله عليه وسلم
 الرسالة الثامنة عشر كشف المعضل في من عضل
 تاليف العلامة حسن الشربلالي
 الوفاي الحنفى رضي
 الله عنه
 نقالي امين

صار ظاهرا بالامتناع من ايفاحق مستحق عليه فقام السلطان
مقامه في دفع الظلم والاقرّب غير ظالم في سفر مخصوصا اذا سافر
للمح انتهى واليه ينسب ما قاله في شرح المجمع لابن الملك وقال
الشافعي رحمه الله القاضي يقدم على الولي الابعد اي بغيبة
الاقرّب لان ولاية الاقرّب في الانكاح لم تبطل بغيبة كما لم تبطل
ولايته في ماله لكن بغيبته صار كأنه منع حقة الصغيرة في
تزوجها الكفو فيقوم القاضي مقامه ودفع الظلم ثم قال
في جواب الامام الشافعي رحمه الله ونياية القاضي كيف
تتحقق ولم يوجد من الاقرّب ظالم انتهى في هذا ايضا يبيد
الانتفاء عندنا على ثبوت الولاية للقاضي بعرض الاقرّب
ولا يكون لغيره معه ولاية التزوج انتهى ولو عرض الولي
عن تزويج الصغيرة وخطبها كغفوقا منعه الولي زوجها القاضي
فان تزوجت نفسها من كفوهم من المثل امره القاضي بالاجازة
فان ابا حكم بعرضه واخرجه من الولاية واجاز الانكاح
ولا يستأنف انتهى فان قلت يخالف ما صرح به في الخلاصة
والبرهان من انهم اجمعوا ان الولي الاقرّب اذا عرض لنقل
الولاية الى الابعد انتهى قلت لا يخالف بينه وبين
ما تقدم لان الابعد في كلام الخلاصة والبرهانية هو القاضي
لانه اخر الاوليا فافعل التفضيل على باب فانتهى بـ ثبوت
الولاية لمن قبله والافضة ما قد مناه من كلام الزيلعي
وغيره المقيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لا لمن فسكه
وكذا النصوص على انها لما حكم لا المجد وكذا قال في الفقيه بعد
ما قد مناه لعرض الولي الاقرّب الصغير والصغيرة عن تزويجها
تزوجها القاضي لكن تزويجها هنا نياية عن العاضل باذن
الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضي كف يد
الظلمة

الظلمة ولي الخلاصة واجمعوا ان الولي الاقرّب اذا عرض لنقل
الولاية الى الابعد قلنا انه نائب باذن الشرع انتهى
كلام الفقيه فهو نص في ان المراد بالابعد القاضي لا نيات به
في مقام الاستشهاد لاثبات الولاية للقاضي ولتدليله
بقوله قلنا اي فليثبوت الولاية له قلنا انه اي تزويجه
ثابت باذن الشرع نياية فان قلت نقل في شرح المنظومة
عن المنتقى ان لها الخيار فلولا انه ثبت للقاضي بطريق الولاية
ما كانت لها الخيار بالبلوغ واذا ثبت هذا كان القاضي موخر عن
المجد فلا يزوجه بعرض الاب قلت تحتار الرواية الثانية
التي نقلها ابن وهبان عن المجد ان تزويج القاضي الصغيرة
عند العرض ينبغي ثبوت الخيار لها انتهى وليس الا بناء على
ان تزويجه بطريق النيابة عن العاضل باذن الشرع فان
قلت فواجبه اولوية المستني على هذه الرواية دون الاخرى
قلت لدفع التعارض كما قد مناه لانه لو كان فعلة بطريق
الولاية لشاقض كلامهم لانه ابعد كما اشار اليه في انفع الرو
سائل فان قلت قد استحسن هذا في شرح المنظومة
حيث قال اذا حملناه على ما قلنا اي من كونه يزوجه بطريق
النيابة لا يبقى تناقض وهو كلام حسن في نفسه لكنه
قد استدركه ابن الشحنة بقوله لكن يزول التناقض بان المراد
بالاقرّب والابعد اوليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى قلت اذا حمل
على اوليا النسب بقي التعارض ثابتا بينه وبين ما قد مناه من
النص على انه لا يزوجه المجد فلا مخلص من التعارض الا بما قد مناه
فالمجد والمنة لله فان قلت قال صاحب البحر وبه اي بما في
الخلاصة اندفع ما ذكر السروحي من انه قيل لثبت للقاضي
قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قد مناه من كلام الزيلعي وغيره

لما وسمعه ان يقول هذا بل انه صار كالمناقض لانه قال بعد ما
تقدم بنحو مطر والواو اذا خطر بها كفوء وعضلها الولي تثبت الولاية
للقاضي بزيادة عن العاضل فله الزوج وان لم يكن في منشور
انتهى فله الرجوع الي ما لا يخالف له على التحقيق عندنا كما
قد مضاه في الحمد والحمد لله وانما قيدت الاجماع بكونه عندنا
وان كانت هذه المنقول عن ائمتنا مفيدة موافقة الامام الشافعي
لنا لانه قد افاد على الشافعية ان ما نقله الائمة الخنفية
عن الامام الشافعي رحمه الله غريب ما هو السطور من مذهبه
في الكتب المعتبرة المتمدولة بايديهم فلهذا النقل عنه
قول قديم له ثم اني رايت بعد اني لما تقدم موافقة في
الحكم بفتوي من شيخ مستأج اسانذني فهو المرجحون العلامة
شهاب الدين احمد بن يونس المشلي فيما جمع من فتواه
ونقصه حال فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة
هل تنتقل الولاية الي الولي الابعد او القاضي جوابه
لا ينتقل للابعد بل يزوجه القاضي والله اعلم بتكميم
للقاعدة لبيان العضل لغة ولييات من حقه فوطب بالزنى
عنه في الآية الشريفة ولييات متى يكون الولي عاجلا ولييات
المدة التي تقع الصفة فيها للزوج ولييات ثبوت طاقته وصلاحها
للرجال عند الاختلاف فيه ولييات استرجاعها اذا سلمت
وم تطلق ولييات وقت المطالبة بصدقتها اما بيات العضل لغة
فهو الحبس والعتيق والتطيق ومنه عضلت الحاجة
اذا انشئت بيضا ولم يخرج وما النهي في الآية الشريفة
فالخطاب فيه اما الاوليا واما اللازم واما للناس كافة فان
اسناد ما نقل واحد الي الجميع مستفيض وفيه ترويل
لامر العضل وتخير منه واذا بان وقوع ذلك بين ظهرانيهم
وهم

وهم ساكتون عنه بمنزلة صدور عن الكل في استتباع الائمة
كما ذكره العلامة ابن السعود المفتي في تفسيره رحمه الله
واما بيات عضل الولي والمراد به شرعا امتناعه من تزويجها
مطلقا او من كفوء خطب لزوجها الغير الظاهر الاول كذا
افاده العلامة المتقدم سي رحمه الله ومراده بالظاهر من حيث
البحث لا النقل المذهبي واصل هذا صاحب البحر وقد قاله
مختارا قال لم اره صريحا واما بيات المدة التي تدفع فيها الصغيرة
للزوج فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا تم لها تسع
سنين وانما المشتاج على انه لا عبرة للسنة في هذه الباب
واما العبرة بالمطابقة ان كانت ضمنية سميحة تطيق الرجال
ولا يخاف عليها المهر من ذلك كان للزوج ان يدخل بها
وهو الصحيح الا يرى انها لو كانت بالغة لا تدخل الوطي لا يور
يدفعها الي الزوج كما في العاقر خافية واما بيات ثبوت طاقتهما
عند الاختلاف وقد دفع المهر وقال الزوج تطيق وطالفة
الاب فان كانت ممن يخرج احضرها القاضي ونظر اليها فان
صلحت للرجال امر يدفعها للزوج والا فلا وان كانت ممن لا يخرج
امر من يشق من النساء ينظر اليها فان قلت انها تطيق
الرجال وتدخل الجماع امر يتسللها للزوج والا فلا كما في الترخائية
واما بيات استرجاعها ففي النسفية دليل عن صبي بنت
سبع زوجت من رجل كبير فاستق بخاف عليها ان يفضها وهو
يدخل عليها هل لامر ان تضمنها الي نفسها وتزويجها الي ان تصير
محملة للوطي ثم تسلم اليه فقال نعم كذا في الترخائية قلت
وكونه فاستق ليس شرطا لاسترجاعها بل خوف افضائها وضرها
عرضها كما تقدم واما بيات وقت المطالبة الاب بصدقتها في ثنا وعي
البقي فلهذا ليس للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة الي ان تحيض حال

ينفع بها كذا في الترخيمانية وقال في البحر اذا سلمها قبل قبض الصدا
 له استرجاعها بخلاف تسليمه مال الصغيرة قبل قبض ثمنه
 وهذا ما تيسر جمعه للعاجز الحقير بعبادة مولاه القوي الكبير
 نسأل الله تعالى العفو والعافية في الدنيا والآخرة لنا ولوالينا
 لدينا ومشائخنا وأخواننا اجمعين وصلي الله وسلم على سيدنا
 محمد وعلى جميع الانبياء والملائكة والصالحين والتابعين والحمد لله
 رب العالمين تأليفها بتأنيخ برزيع الثاني سنة اربع
 وثلاثين والذ وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
 الرسالة التاسعة عشر الدرة الغريبة في بيان
 الاعلام لتحقيق حكم ميراث من علق
 طلاقها بما قبل الموت شهر وايام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه
 الحمد لله المنعم بالاجمعي المفيض من خزائنه وجوده على من
 شأما لا يستقصي والصلاة والسلام على من اختاروه وادرك
 اسرارهم سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى اله واصحابه وخير
 والتابعين والائمة المجتهدين ومقلديهم بدوام انعام الله رب
 العالمين وبعبارة فيقول العبد الفقير المرتجي نبيل المعالي
 حسن الخلق الشريف الملالى غفر الله ذنوبه وسر عيوبه
 ورحم مشايخته واصوله وأخوانه وبلغه مطلوبه هذه
 تحويرات لهم من الاحكام ما اراد من تعرض لهم من الايمه الاعلام
 من الله على بها حفظ المذهب الامام الاعظم المقدم على كل امام
 وكنا نقرأ تلك العبارات والاعلام ما احتوت عليه مقلدين لما
 طرب بالاقلام حتى اراد الله تعالى في يقظتي من سنة الفعلة
 في تلك الايام سميتها الدرة الغريبة في الاعلام لتحقيق
 حكم ميراث من علق طلاقها بما قبل الموت شهر وايام
 وبينت

وبينت فيها الصحيح المسطور عن الامام والتحقيق مسئلة طلاقها
 العار وكشفت عنها الايهام الواقع في اجل كتب المذهب عن الاعلام
 فكانت تحقيق الثانية والمسئلة الاولى ورد الوهم بالفرض
 علينا لا بالاولى فيما اذا قال رجل لزوجته انت طالق ثلاثا قبل
 موتي بشهر او بشهرين مثلاً كانت وقوع الطلاق مقتصر عند
 الصالحين وكانت مستند الاول المدة عند الامام واما المدة
 في الصحيح ان مبيداتها وقت الموت عند الامام فترث المرأة منه
 بالانفاق وان اختلف التخيير وتكررت ما يخالف ذلك في بعض
 يد كثير من الكتب المشهورة فكشف سرها بظهور المراد
 ببركة صاحب الشريعة وامام المذهب الذي قد ساد وشاد
 واوضحت المذهب الصحيح وبينت ما وقع في كتب كثيرة يخالف
 الترجيح وكشفت القناع باحسن اتباع دونه الا بتداع وحلت
 الوثائق فظهر جمال تلك المخرقة فاصناف الافاق وتلقاها
 الكفا بالرعيت ومالات من تلي بها سنها الاحداث وال
 نبتة المرتبط برقيق التقليد وقد حل عنه غفاله العارفين
 الحذائق وقد بذلت الجهد فيما اكثر من ثلاث اشهر حتى
 وصلت للمراد بما لم تسمع من تغد مناف طرية وغربت
 عدة من النسخ لظهور ما كان مراد الرب العالمين الجواد
 وهذه عبارات تلك الكتب التي خالفت الصحيح فيها ما قاله
 في مجمع البحرين وشرحه لابن الملق لوقال انت طالق قبل
 موتي بشهر او موتك فمات له تمام الشهر فهو مستند عند
 ابي حنيفة رحمه الله والارث والغياة اي قال لا يقع فليها الارث
 وهذا الخلاف مبني على وقوعه مقتصر عند هما ومستند
 عنده والموت معرفا للزمان فيقع الطلاق قبله فليها العدة
 بالحيض فلا ترث منه ان كان صحيحا في ذلك الوقت وعند هما